

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٦٧٥ لسنة ٢٠٠٨

فى شأن تعديل القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠٠٨

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار لائحة القواعد المنفذة
لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص
ورقابة السلع المصدرة والمستوردة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٧ فى شأن فرض رسم صادر على الأسمنت
ومنتجات الحديد والصلب وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠٠٨ فى شأن وقف تصدير الأسمنت الكلنكر الرمادى
والأسمنت البورتلاند الرمادى حتى أول أكتوبر ٢٠٠٨ وتعديلاته ؛

وبناءً على ما عرضه قطاع التجارة الخارجية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة إلى القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه ، نصها الآتى :
(المادة الأولى مكرراً) :

« لا تسرى أحكام هذا القرار على كميات الأسمنت اللازمة لمشروعات البنية الأساسية
 والمرافق والإنشاءات التى تقام فى المناطق الحرة التى توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٨/٨/٤

وزير التجارة والصناعة

م. رشيد محمد رشيد

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٨

٢٥٠٧٦ س ٢٠٠٨ - ٢١٣٦